مقدمة

لقد خلق المولى عز وجل البيئة الطبيعية في توازن دقيق، قال تعالى: "والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون"، وكرم المولى عز وجل الإنسان باستخلافه في الأرض، ومنذ ذلك الحين بدأ في استغلال مواردها الطبيعية وثرواتها لتلبية رغباته واحتياجاته، لكن وتيرة استغلاله لهذه الثروات ازدادت في القرون الأخيرة بشكل رهيب وخصوصا مع بداية الثورة الصناعية، فأدى ذلك إلى الإخلال بالتوازن الطبيعي للنظام البيئي.

وقد أدى تسابق الدول حول التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي إلى ازدياد الأنشطة البشرية، التي تسببت في تلوث البيئة ووقوع الكوارث الطبيعية.

وقد أجمعت دول العالم بأسرها على ضرورة التصدي للمشاكل البيئية، التي باتت تهدد الأمن الوطني والدولي، فتم عقد المؤتمرات والندوات وإبرام الاتفاقيات وإعداد التقارير والبرامج الإنمائية.

وقد ظهر مع بداية الاهتمام الدولي بقضايا وحماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف، مفهوم جديد وهو التنمية المستدامة، والذي تطور ليصبح بعد ذلك أحد المبادئ الرئيسية لقانون البيئة. إن الجهود الدولية والوطنية في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها قد اتخذت طريقها إلى التطبيق العملي، حيث أسهمت في صياغة العديد من المبادئ والقواعد القانونية، والتي بدورها أسست ما يعرف بقانون البيئة كفرع جديد من فروع القانون.

نتناول في هذا المقياس أربعة محاور أساسية، حيث خصصنا المحور الأول لمفهوم البيئة والتلوث البيئي، أما المحور الثاني فخصصناه لقانون البيئة، أما المحور الثالث فخصصناه للآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أما المحور الرابع فخصصناه لمفهوم التنمية المستدامة وعلاقته بالبيئة. ونظرا للحجم الساعي الممنوح لهذا المقياس، ركزنا على أربع محاضرات فقط، وهي كالآتي:

المحاضرة الأولى: مفهوم البيئة، المحاضرة الثانية: التلوث البيئي

المحاضرة الثالثة: مصادر قانون البيئة، المحاضرة الرابعة: خصائص ومبادئ قانون البيئة